

ملخص المنشور



BMC I
GROUPE BNP PARIBAS

إصدار سندات تابعة بمبلغ إجمالي أقصاه 1.500.000.000 درهم

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :
▪ مذكرة العملية

▪ الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للصناعة والتجارة المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 5 شتنبر 2024 تحت المرجع EN/EM/016/2024

المبلغ الأقصى	الشطر "A" غير مدرج	الشطر "B" غير مدرج	الشطر "C" غير مدرج	الشطر "D" غير مدرج
1.500.000.000 درهم	1.500.000.000 درهم	1.500.000.000 درهم	1.500.000.000 درهم	1.500.000.000 درهم
المبلغ الأقصى للسندات المصدرة	15.000 سند تابعي	15.000 سند تابعي	15.000 سند تابعي	15.000 سند تابعي
القيمة الاسمية	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم	100.000 درهم
الأجل	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
سعر الفائدة الاسمي :	قار، اعتمادا على منحني أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 10 سنوات، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024، أي 3,41%، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 75 نقطة أساس، أي بسعر فائدة اسمي قدره 4,16%.	قابل للمراجعة سنويا، يحدد بالرجوع إلى السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024، أي 2,75%، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 70 نقطة أساس. بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الاسمي 3,45%	قار، اعتمادا على منحني أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 10 سنوات، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024، أي 3,29%، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 65 نقطة أساس، أي بسعر فائدة اسمي قدره 3,94%.	قابل للمراجعة سنويا، يحدد بالرجوع إلى السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024، أي 2,75%، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 60 نقطة أساس. بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الاسمي 3,35%
تسديد المبلغ الأصلي	بقسط نهائي	بقسط نهائي	استخدام سنوي بقسط ثابت، مع تأجيل لخمس سنوات (استخدام سنوي بنسبة 20% ابتداء من السنة السادسة بالتراضي(خارج البورصة)	استخدام سنوي بقسط ثابت، مع تأجيل لخمس سنوات (استخدام سنوي بنسبة 20% ابتداء من السنة السادسة بالتراضي(خارج البورصة)
تداول السندات	بالتراضي(خارج البورصة)	بالتراضي(خارج البورصة)	بالتراضي(خارج البورصة)	بالتراضي(خارج البورصة)
علاوة المخاطر	75 نقطة أساس	70 نقطة أساس	65 نقطة أساس	60 نقطة أساس
ضمانة التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان
طريقة التخصيص	بشكل تناسبي مع الطلب مع أفضلية للمستثمرين ا			

فترة الاكتتاب: من 12 إلى 18 شتنبر 2024 مع احتساب اليوم الأخير من العملية

إصدار مخصص لفئتين من المستثمرين :

▪ المستثمرون I :

✓ جميع حاملي السندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة، الصادرة في 24/09/2018 والمستحقة في 24/09/2028 وذات رمز ISIN MA0000093783، الراغبين في الاكتتاب في إطار هذه العملية .

✓ جميع حاملي السندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة، الصادرة في 12/11/2019 والمستحقة في 12/11/2019 وذات رمز ISIN MA0000094153 و MA0000094161 الراغبين في الاكتتاب في إطار هذه العملية .

▪ المستثمرون II :

✓ جميع المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي الراغبين في الاكتتاب في إطار هذا الإصدار للسندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة موضوع مذكرة للعملية

المستشار المالي والمنسق العام



الهيئة المكلفة بالتوظيف



تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتهما، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 5 شتنبر 2024 تحت المرجع VI/EM/026/2024

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية
- الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 5 شتنبر 2024 تحت المرجع EN/EM/016/2024

تنبيه

في 5 شتنبر 2024، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع VI/EM/026/2024 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة.

يتكون المنشور من:

- مذكرة العملية
- الوثيقة المرجعية للبنك المغربي للصناعة والتجارة المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 5 شتنبر 2024 تحت المرجع EN/EM/016/2024

يتميز السند التابعي عن السند الكلاسيكي بفعل رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة. ويمكن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الكلاسيكية الأخرى ذات الأفضلية أو العادية.

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

- في المقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة والصناعة : الكائن برقم 26، ساحة الأمم المتحدة ، الدار البيضاء- المغرب وعلى موقعه الإلكتروني (<https://www.bmci.ma/nous-connaitre/le-groupe-bmci/communication-financiere/>) ؛
- في مقر مستشاره المالي Red Med Corporate Finance ، الكائن بشارع المهدي بن بركة رقم 57 السويسي، الرباط.

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة والبنك المغربي للتجارة والصناعة. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

I – بنية العرض

يعتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إصدار خمسة عشر ألف (15.000) سند تابعي بقيمة إسمية أحادية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الأقصى من حيث المبلغ الأصلي للعملية إلى 1.500.000.000 درهم، عن طريق طلب عمومي للدخار موزعا كما يلي :

- ✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل 10 سنوات بسعر فائدة قار وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.500.000.000 درهم وقيمة إسمية أحادية تبلغ 100 000 درهم (تسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي).
- ✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل 10 سنوات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.500.000.000 درهم وقيمة إسمية أحادية تبلغ 100 000 درهم (تسديد بقسط نهائي للمبلغ الأصلي).
- ✓ الشطر "C" يضم سندات لأجل 10 سنوات بسعر فائدة قار وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.500.000.000 درهم وقيمة إسمية أحادية تبلغ 100 000 درهم (استخدام سنوي بقسط ثابت، مع تأجيل لخمس سنوات أي باستخدام سنوي بنسبة 20% ابتداء من السنة السادسة).
- ✓ الشطر "D" يضم سندات لأجل 10 سنوات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.500.000.000 درهم وقيمة إسمية أحادية تبلغ 100 000 درهم (استخدام سنوي بقسط ثابت، مع تأجيل لخمس سنوات أي باستخدام سنوي بنسبة 20% ابتداء من السنة السادسة).

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للأشطر الأربعة مبلغ 1.500.000.000 درهم. وفي حالة لم يتم الاكتتاب في الاقتراض السندي كليا، سيتم حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا.

يقتصر الاكتتاب في هذا الإصدار على فئتين من المستثمرين :

▪ **المستثمرون I :**

- ✓ جميع حاملي السندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة، الصادرة في 24/09/2018 والمستحقة في 24/09/2028 وذات رمز ISIN MA0000093783، الراغبين في الاكتتاب في إطار هذه العملية .
- ✓ جميع حاملي السندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة، الصادرة في 12/11/2019 والمستحقة في 12/11/2019 وذات رمز ISIN MA0000094153 و MA0000094161 الراغبين في الاكتتاب في إطار هذه العملية .

يعرض الجدول التالي لخطوط السندات الموجودة المستوفية لشروط هذه العملية :

الجدول 1 : خطوط السندات الموجودة المستوفية لشروط هذه العملية

رمز ISIN	الإدراج	سعر الفائدة	كمية السندات	القيمة الاسمية بالدرهم	الجاري بالدرهم	سعر الفائدة الاسمي	تاريخ الاستحقاق	طريقة التسديد	وتيرة الأداء
MA0000093783	غير مدرجة	قابل للمراجعة سنويا	10 000	100 000	1 000 000 000	3,90% ¹	24/09/2028	بقسط نهائي	سنوية
MA0000094153	غير مدرجة	قار	748	100 000	74 800 000	3,38%	12/11/2029	بقسط نهائي	سنوية
MA0000094161	غير مدرجة	قابل للمراجعة سنويا	4 252	100 000	425 200 000	3,67% ²	12/11/2029	بقسط نهائي	سنوية

¹ طبقا للمراجعة الأخيرة لسعر الفائدة الاسمي للشطر المذكور https://www.ammc.ma/sites/default/files/CP_BMCI_taux_interet.pdf
² طبقا للمراجعة الأخيرة لسعر الفائدة الاسمي للشطر المذكور <https://www.bmci.ma/wp-content/blogs.dir/sites/2/2024/01/V2-CP-taux-EMISSION-OBLIGATAIRE-SUBORDONNEE-NOV-2023-16x16-1.pdf>

يبلغ العدد الأقصى للسندات الجديدة التي يجب تخصيصها للمستثمرين 15.000 سند بقيمة اسمية أحادية قدرها 100.000 درهم/ أي بمبلغ أقصاه 1.500.000.000 درهم .

المستثمرون II :

تضم هذه الفئة جميع المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي الراغبين في الاكتتاب في إطار هذا الإصدار للسندات التابعة

يبلغ العدد الأقصى للسندات الجديدة التي يجب تخصيصها للمستثمرين II 15.000 سند بقيمة اسمية أحادية قدرها 100.000 درهم/ أي بمبلغ أقصاه 1.500.000.000 درهم .

إذا كان عدد السندات المكتتبة من طرف فئة المستثمرين I أقل من العرض الموافق (15 000 سند بقيمة اسمية قدرها 100 000 أي بمبلغ أقصاه 1.500.000.000 درهم) سيتم تخصيص الفرق لفئة المستثمرين II

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للأشطر الأربعة مبلغ 1.500.000.000 درهم.

II- أهداف العملية

يكن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار للسندات التابعة في تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة البنك المغربي للتجارة والصناعة وخاصة نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ؛
وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية من المستوى 2.

III- معلومات تتعلق بالسندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة

تنبيه :

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعة على تسديد اقتراض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

خصائص الشطر "A"

سندات بسعر فائدة قار، لأجل 10 سنوات مع تسديد المبلغ الأصلي بقسط نهائي وهي غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

سندات تابعة مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكبير).

لحامها

الشكل القانوني

الحد الأقصى للشطر	1.500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	15.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأحادية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 12 إلى 18 شتنبر 2024 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	24 شتنبر 2024
الاستحقاق	24 شتنبر 2034
طريقة التخصيص	بشكل تناسبي مع الطلب مع أفضلية للمستثمرين (I القسم XII طرق التخصيص (
سعر الفائدة الاسمي	

قارء

يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحتسب انطلاقا من منحى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024 ، أي 3,41% ، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 75 نقطة أساس ، أي بسعر فائدة اسمي قدره 4,16% .
يتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي)

75 نقطة أساس

علاوة المخاطر

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض ، أي في 24 شتنبر من كل سنة .

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 24 شتنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل .

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال . ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية .

الفوائد

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية: [القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي]

سيخضع اقتراض الشطر "A" لتسديد المبلغ الأصلي بقسط نهائي .

تسديد رأس المال

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى ، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات .

ويظل تسديد رأس المال ، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة ، تابعا للديون الكلاسيكية الأخرى التي تحظى بالأفضلية أو العادية .

يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار ، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع عدا في حالة وقوع تعديل تنظيمي كما تم وصفه أدناه .

وبعد مرور 5 سنوات ، لا يمكن إجراء التسديد المسبق لرأس المال جزئيا أو كليا إلا من طرف المصدر وبعد موافقة بنك المغرب . ولا يمكن إجراء ذلك إلا في

الذكري السنوية لتاريخ انتفاع القرض، عدا في حالة وقوع تعديل تنظيمي كما تم وصفه أدناه.

يتمثل التسديد المسبق (ممارسة خيار المصدر) في رأسمال وفوائد الفترة المستحقة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ) .

وسيتم إخبار حاملي السندات بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ثلاثون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد.

وسيتم نشر هذه الإشعارات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

التسديد المسبق

بيد أن البنك المغربي للتجارة والصناعة يحتفظ بعد الموافقة القبلية لبنك المغرب بشراء استرداد السندات التابعة في السوق الثانوية، شريطة أن تسمح بذلك مقتضيات القانونية والتنظيمية، على ألا يكون لعمليات إعادة الشراء أية تداعيات على كل مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي وبدون تأثير على الجدول الزمني للاستحقاق العادي.

ولا يمكن إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب. وفي حالة وقوع تعديل تنظيمي في أي وقت من حياة السندات التابعة، يمكن للمقترض إجراء تسديد مسبق للسندات التابعة بعد موافقة بنك المغرب.

ويجب على المصدر اتخاذ قراره داخل أجل ثمانية أيام عبر بلاغ صحفي يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر، حول القيام بالتسديد المسبق من عدمه. سيشمل هذا التسديد عند الاقتضاء مبلغ الفوائد المستحقة التي لم يحل بعد تاريخ استحقاقها عند تاريخ التسديد الفعلي علاوة على كل مبلغ واجب برسم السندات التابعة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ). وبالنسبة لكل قرار عن التسديد المسبق، سيخبر البنك المغربي للتجارة والصناعة فورا ممثل كتلة حاملي السندات والهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وبعني التعديل التنظيمي هنا تعديل القوانين التنظيمية المطبقة على المقترض، أي القوانين التنظيمية المتعلقة بحساب الأموال الذاتية، ومتطلبات الأموال الذاتية أو كفاية الأموال الذاتية أو تعديل في تفسيرها أو تطبيقها الرسمي (المتضمنة لقرار قضائي) والذي عقبه لا يمكن مراعاة الفرض التابع، جزئيا أو كليا، في حساب الأموال التنظيمية الاحترازية للمقترض.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع مذكرة العملية وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيتها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

بنود التماثل

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة مثل الاقتراضات السندية الأخرى التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

الإبقاء على الاقتراض في رتبته

يلتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمانة التسديد

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

قام مجلس الرقابة بتاريخ 29 غشت 2024 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C و D التي تم تجميعها في كتلة وحيدة.

سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لأحكام المادة 301 و 301 مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 25 000 درهم دون احتساب الرسوم للسنة برسم الكتلة.

تمثيل كتلة حاملي السندات

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يتمتع وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حال وجود قيد تقررته الجمعية العامة لحاملي السندات، بصلاحيه القيام باسم الكتلة بجميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحيه لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد ووكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد :

- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ ألف مليون درهم في عام 2018
- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ 500 مليون درهم في عام 2019

إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ 750 مليون درهم في عام
2023

وباستثناء المهام المشار إليها أعلاه، لا تربط مكتب حديد للاستشارة أية علاقة
رأسمالية أو أعمال مع البنك المغربي للتجارة والصناعة.

القانون المغربي
المحكمة التجارية للدار البيضاء

القانون المطبق
المحكمة المختصة

خصائص الشطر "B"

سندات بسعر فائدة قار، لأجل 10 سنوات مع تسديد المبلغ الأصلي عبر استخدام بقسط نهائي وهي غير مدرجة في بورصة الدار
البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعة مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	1.500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	15.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأحادية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 12 إلى 18 شتنبر 2024 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	24 شتنبر 2024
الاستحقاق	24 شتنبر 2034
طريقة التخصيص	بشكل تناسبي مع الطلب مع أفضلية للمستثمرين (I القسم XII طرق التخصيص (
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة سنويا، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحتسب انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024، أي 3,41%، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدره 75 نقطة أساس، أي بسعر فائدة اسمي قدره 4,16%. يتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسابي) بالنسبة للسنة الأولى يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024، أي 2,75%، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 70 نقطة أساس، أي بسعر فائدة اسمي قدره 3,45%. وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة

والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة على الأقل بخمسة أيام عمل في البورصة.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة قدرها 70 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة عبر موقعه الإلكتروني لفائدة حاملي السندات وللبورصة 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي.

طريقة حساب السعر المرجعي

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعاً لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعاً (أساس نقدي)

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعاً (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

$$((\text{السعر الحسابي} + 1) \wedge (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *)) - 1) \times k/360$$

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي يفوق مباشرة 52 أسبوعاً.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوماً

70 نقطة أساس

علاوة المخاطر

تتم مراجعة القسيمة سنوياً في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 24 شتنبر من كل سنة.

ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني داخل أجل 5 أيام عمل بالبورصة قبل التاريخ السنوي للاقتراض.

تاريخ تحديد سعر الفائدة

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنوياً تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 24 شتنبر من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 24 شتنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

الفوائد

ستحتسب الفوائد تبعاً للصيغة التالية: القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360

سيخضع اقتراض الشطر "B" لتسديد المبلغ الأصلي بقسط نهائي.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، تابعاً للديون الكلاسيكية الأخرى التي تحظى بالأفضلية أو العادية.

تسديد رأس المال

يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع عدا في حالة وقوع تعديل تنظيمي كما تم وصفه أدناه.

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق لرأس المال جزئيا أو كليا إلا من طرف المصدر وبعد موافقة بنك المغرب. ولا يمكن إجراء ذلك إلا في الذكرى السنوية لتاريخ انتفاع القرض، عدا في حالة وقوع تعديل تنظيمي كما تم وصفه أدناه.

يتمثل التسديد المسبق (ممارسة خيار المصدر) في رأسمال وفوائد الفترة المستحقة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ) .

وسيتم إخبار حاملي السندات بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ثلاثون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد.

وسيتم نشر هذه الإشعارات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

بيد أن البنك المغربي للتجارة والصناعة يحتفظ بعد الموافقة القبلية لبنك المغرب بشراء استرداد السندات التابعة في السوق الثانوية، شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية، على ألا يكون لعمليات إعادة الشراء أية تداعيات على كل مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي وبدون تأثير على الجدول الزمني للاستحقاق العادي.

ولا يمكن إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب. وفي حالة وقوع تعديل تنظيمي في أي وقت من حياة السندات التابعة، يمكن للمقترض إجراء تسديد مسبق للسندات التابعة بعد موافقة بنك المغرب.

ويجب على المصدر اتخاذ قراره داخل أجل ثمانية أيام عبر بلاغ صحفي يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر، حول القيام بالتسديد المسبق من عدمه. سيضم هذا التسديد عند الاقتضاء مبلغ الفوائد المستحقة التي لم يحل بعد تاريخ استحقاقها عند تاريخ التسديد الفعلي علاوة على كل مبلغ واجب برسم السندات التابعة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ). وبالنسبة لكل قرار عن التسديد المسبق، سيخبر البنك المغربي للتجارة والصناعة فوراً ممثل كتلة حاملي السندات والهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويعني التعديل التنظيمي هنا تعديل القوانين التنظيمية المطبقة على المقترض، أي القوانين التنظيمية المتعلقة بحساب الأموال الذاتية، ومتطلبات الأموال الذاتية أو كفاية الأموال الذاتية أو تعديل في تفسيرها أو تطبيقها الرسمي (المتضمنة لقرار قضائي) والذي عقبه لا يمكن مراعاة القرض التابع، جزئيا أو كليا، في حساب الأموال التنظيمية الاحترازية للمقترض.

التسديد المسبق

قابلة للتداول بالتراضي

تداول السندات

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع مذكرة العملية وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

بنود التماثل

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة مثل الاقتراضات السندية الأخرى التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

الإبقاء على الاقتراض في رتبته

يلتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمانة التسديد

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

قام مجلس الرقابة بتاريخ 29 غشت 2024 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكليلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C و D التي تم تجميعها في كتلة وحيدة.

سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لأحكام المادة 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 25 000 درهم دون احتساب الرسوم للسنة برسم الكتلة.

تمثيل كتلة حاملي السندات

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يتمتع وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حال وجود قيد تقررته الجمعية العامة لحاملي السندات، بصلاحيه القيام باسم الكتلة بجميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحيه لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد :

- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ ألف مليون درهم في عام 2018
- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ 500 مليون درهم في عام 2019
- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ 750 مليون درهم في عام 2023

وباستثناء المهام المشار إليها أعلاه، لا تربط مكتب حديد للاستشارة أية علاقة رأسمالية أو أعمال مع البنك المغربي للتجارة والصناعة.

خصائص الشطر "C"

سندات بسعر فائدة قار، لأجل 10 سنوات مع استخدام سنوي بقسط ثابت وتأجيل لمدة 5 سنوات (استخدام سنوي بنسبة 20% ابتداء من السنة السادسة) وهي غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعة مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	1.500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	15.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأحادية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 12 إلى 18 شتنبر 2024 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	24 شتنبر 2024
الاستحقاق	24 شتنبر 2034
طريقة التخصيص	بشكل تناسبي مع الطلب مع أفضلية للمستثمرين (I) القسم XII طرق التخصيص (
سعر الفائدة الاسمي	قارء يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحتسب انطلاقا من منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024، أي 3,29%، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدره 65 نقطة أساس، أي بسعر فائدة اسمي قدره 3,94%. يتم تحديد السعر المرجعي بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل الموافق (10 سنوات قار وقابل للاستخدام السنوي مع تأجيل 5 سنوات)
علاوة المخاطر	65 نقطة أساس

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقراض، أي في 24 شتبر من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 24 شتبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

الفوائد

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية: [القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي]

سيخضع اقتراض الشطر "C" لاستخدام بقسط ثابت مع تأجيل 5 سنوات (استخدام سنوي بنسبة 20% ابتداء من السنة السادسة)

تسديد رأس المال

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، تابعا للديون الكلاسيكية الأخرى التي تحظى بالأفضلية أو العادية.

يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع عدا في حالة وقوع تعديل تنظيمي كما تم وصفه أدناه.

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق لرأس المال جزئيا أو كليا إلا من طرف المصدر وبعد موافقة بنك المغرب. ولا يمكن إجراء ذلك إلا في الذكرى السنوية لتاريخ انتفاع القرض، عدا في حالة وقوع تعديل تنظيمي كما تم وصفه أدناه.

يتمثل التسديد المسبق (ممارسة خيار المصدر) في رأسمال وفوائد الفترة المستحقة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ) .

وسيتم إخبار حاملي السندات بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ثلاثون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد.

وسيتم نشر هذه الإشعارات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

بيد أن البنك المغربي للتجارة والصناعة يحتفظ بعد الموافقة القبلية لبنك المغرب بشراء استرادي للسندات التابعة في السوق الثانوية، شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية، على ألا يكون لعمليات إعادة الشراء أية تداعيات على كل مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي وبدون تأثير على الجدول الزمني للاستحقاق العادي.

ولا يمكن إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب. وفي حالة وقوع تعديل تنظيمي في أي وقت من حياة السندات التابعة، يمكن للمقترض إجراء تسديد مسبق للسندات التابعة بعد موافقة بنك المغرب.

ويجب على المصدر اتخاذ قراره داخل أجل ثمانية أيام عبر بلاغ صحفي يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر، حول القيام بالتسديد المسبق من عدمه. سيشمل هذا التسديد

التسديد المسبق

عند الاقتضاء مبلغ الفوائد المستحقة التي لم يحل بعد تاريخ استحقاقها عند تاريخ التسديد الفعلي علاوة على كل مبلغ واجب برسم السندات التابعة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ). وبالنسبة لكل قرار عن التسديد المسبق، سيخير البنك المغربي للتجارة والصناعة فورا ممثل كتلة حاملي السندات والهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويعني التعديل التنظيمي هنا تعديل القوانين التنظيمية المطبقة على المقترض، أي القوانين التنظيمية المتعلقة بحساب الأموال الذاتية، ومتطلبات الأموال الذاتية أو كفاية الأموال الذاتية أو تعديل في تفسيرها أو تطبيقها الرسمي (المتضمنة لقرار قضائي) والذي عقبه لا يمكن مراعاة القرض التابع، جزئيا أو كليا، في حساب الأموال التنظيمية الاحترازية للمقترض.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع مذكرة العملية وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

بنود التماثل

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكنتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة مثل الاقتراضات السندية الأخرى التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

الإبقاء على الاقتراض في رتبته

يلتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمانة التسديد

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

قام مجلس الرقابة بتاريخ 29 غشت 2024 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C و D التي تم تجميعها في كتلة وحيدة.

سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لأحكام المادة 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 25 000 درهم دون احتساب الرسوم للسنة برسم الكتلة.

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يتمتع وكيل كتلة حاملي السندات ، عدا في حال وجود قيد تقررته الجمعية العامة لحاملي السندات، بصلاحيه القيام باسم الكتلة بجميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحيه لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد :

- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ ألف مليون درهم في عام 2018
- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ 500 مليون درهم في عام 2019
- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ 750 مليون درهم في عام 2023

وباستثناء المهام المشار إليها أعلاه، لا تربط مكتب حديد للاستشارة أية علاقة رأسمالية أو أعمال مع البنك المغربي للتجارة والصناعة.

القانون المغربي

المحكمة التجارية للدار البيضاء

القانون المطبق

المحكمة المختصة

سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، لأجل 10 سنوات مع استخدام سنوي بقسط ثابت وتأجيل لمدة 5 سنوات (استخدام سنوي بنسبة 20% ابتداء من السنة السادسة) وهي غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات	سندات تابعة مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليبر).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	1.500.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	15.000 سند تابعي
القيمة الإسمية الأحادية	100 000 درهم
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 12 إلى 18 شتنبر 2024 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	24 شتنبر 2024
الاستحقاق	24 شتنبر 2034
طريقة التخصيص	بشكل تناسبي مع الطلب مع أفضلية للمستثمرين (I القسم XII طرق التخصيص (
سعر الفائدة الاسمي	<u>قابل للمراجعة سنويا</u>

بالنسبة للسنة الأولى يساوي سعر الفائدة الاسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024، أي 2,75%، تضاف إليه علاوة المخاطرة قدرها 60 نقطة أساس، أي بسعر فائدة اسمي قدره 3,35%.

وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة على الأقل بخمسة أيام عمل في البورصة. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة قدرها 60 نقطة أساس) ويتم تبليغه من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة عبر موقعه الإلكتروني لفائدة حاملي السندات 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي.

طريقة حساب السعر المرجعي

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي)

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

$$(((\text{السعر الحسابي} + 1) ^ { (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *) } - 1) \times k / 360 ؛$$

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي يفوق مباشرة 52 أسبوعا.

تاريخ تحديد سعر الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 24 شتنبر من كل سنة.
ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني داخل أجل 5 أيام عمل بالبورصة قبل التاريخ السنوي للاقتراض.

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 24 شتنبر من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 24 شتنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة والصناعة بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

الفوائد

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية: القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360

سيخضع اقتراض الشطر "D" لاستخدام بقسط ثابت مع تأجيل 5 سنوات (استخدام سنوي بنسبة 20% ابتداء من السنة السادسة)

تسديد رأس المال

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة والصناعة خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة والصناعة في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، تابعا للديون الكلاسيكية الأخرى التي تحظى بالأفضلية أو العادية.

يمنع على البنك المغربي للتجارة والصناعة القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع عدا في حالة وقوع تعديل تنظيمي كما تم وصفه أدناه.

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق لرأس المال جزئيا أو كليا إلا من طرف المصدر وبعد موافقة بنك المغرب. ولا يمكن إجراء ذلك إلا في الذكرى السنوية لتاريخ انتفاع القرض، عدا في حالة وقوع تعديل تنظيمي كما تم وصفه أدناه.

يتمثل التسديد المسبق (ممارسة خيار المصدر) في رأسمال وفوائد الفترة المستحقة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ) .

وسيتم إخبار حاملي السندات بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ثلاثون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد.

وسيتم نشر هذه الإشعارات من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

التسديد المسبق

بيد أن البنك المغربي للتجارة والصناعة يحتفظ بعد الموافقة القبلية لبنك المغرب بشراء استردادى للسندات التابعة في السوق الثانوية، شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية، على ألا يكون لعمليات إعادة الشراء أية تداعيات على كل مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي وبدون تأثير على الجدول الزمني للاستحقاق العادي.

ولا يمكن إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب. وفي حالة وقوع تعديل تنظيمي في أي وقت من حياة السندات التابعة، يمكن للمقترض إجراء تسديد مسبق للسندات التابعة بعد موافقة بنك المغرب.

ويجب على المصدر اتخاذ قراره داخل أجل ثمانية أيام عبر بلاغ صحفي يتم نشره من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر، حول القيام بالتسديد المسبق من عدمه. سيشمل هذا التسديد عند الاقتضاء مبلغ الفوائد المستحقة التي لم يحل بعد تاريخ استحقاقها عند تاريخ التسديد الفعلي علاوة على كل مبلغ واجب برسم السندات التابعة (تسديد المبلغ الأصلي بالتكافؤ). وبالنسبة لكل قرار عن التسديد المسبق، سيخبر البنك المغربي للتجارة والصناعة فوراً ممثل كتلة حاملي السندات والهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويعني التعديل التنظيمي هنا تعديل القوانين التنظيمية المطبقة على المقترض، أي القوانين التنظيمية المتعلقة بحساب الأموال الذاتية، ومتطلبات الأموال الذاتية أو كفاية الأموال الذاتية أو تعديل في تفسيرها أو تطبيقها الرسمي (المتضمنة لقرار قضائي) والذي عقبه لا يمكن مراعاة القرض التابع، جزئياً أو كلياً، في حساب الأموال التنظيمية الاحترازية للمقترض.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع مذكرة العملية وسندات أي إصدار سابق.

إذا قام البنك المغربي للتجارة والصناعة لاحقاً بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلاً لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحداً بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

بنود التماثل

رتبة الاقتراض / التابعة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة والصناعة، لن يتم تسديد رأس المال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة مثل الاقتراضات السندية الأخرى التي أصدرها البنك المغربي للتجارة والصناعة أو التي يمكن له إصدارها لاحقاً في المغرب كما في الخارج.

يلتزم البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمانة التسديد

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

قام مجلس الرقابة بتاريخ 29 غشت 2024 بتعيين مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لأشطر هذا الإصدار A و B و C و D التي تم تجميعها في كتلة وحيدة.

سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة العادية لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لأحكام المادة 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه.

وطبقا للمادة 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد مكافأة الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 25 000 درهم دون احتساب الرسوم للسنة برسم الكتلة.

تمثيل كتلة حاملي السندات

وطبقا للمادة 302 من القانون سابق الذكر، يتمتع وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حال وجود قيد تقررته الجمعية العامة لحاملي السندات، بصلاحيه القيام باسم الكتلة بجميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد للاستشارة ممثلا بالسيد محمد حديد وكيل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة والتي لم يحل أجل استحقاقها بعد :

- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ ألف مليون درهم في عام 2018
- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ 500 مليون درهم في عام 2019
- إصدار اقتراض سندات تابعة بمبلغ 750 مليون درهم في عام 2023

وباستثناء المهام المشار إليها أعلاه، لا تربط مكتب حديد للاستشارة أية علاقة رأسمالية أو أعمال مع البنك المغربي للتجارة والصناعة.

القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة

IV – طرق تحديد أسعار إعادة شراء السندات الموجودة

يتم أداء مبلغ إعادة شراء البنك المغربي للتجارة والصناعة للسندات الموجودة المستوفية للشروط نقدا وتوافق تاريخ التسديد/التسليم، أي في 24 شتنبر 2024، بسعر أحادي للسندات الموجودة المستوفية للشروط.

في 24 شتنبر 2024، يساوي السعر الأحادي :

✓ القيمة الاسمية بالنسبة للسندات المصدرة في 24/09/2018 والمستحقة في 24/09/2028 وذات رمز ISIN

؛MA0000093783

✓ سعر أدنى القسيمة تضاف إليه القسيمة المستحقة بالنسبة للسندات الصادرة في 12/11/2019 والمستحقة في 12/11/2019 و MA0000094161 و MA0000094153 ISIN رموز ذات 12/11/2019

ويعرض الجدول التالي أسعار إعادة شراء السندات الموجودة المستوفية للشروط والمعايير التي استخدمت لتحديدها :

الجدول 3 : سعر إعادة شراء خطوط السندات الموجودة المستوفية للشروط

رمز ISIN	طبيعة سعر الفائدة	كمية السندات	المدة المتبقية (عدد الأيام)	سعر الفائدة المرجح ³	علاوة المخاطر المتعلقة بالإصدار السندي	سعر إعادة الشراء
MA0000094153	قار	748	1 875	3,052%	55 pbs	101 896,66
MA0000094161	قابل للمراجعة	4 252	1 875	2,611%	55 pbs	103 286,78

المصدر : Red Med Corporate Finance

بالنسبة للخطوط المستحقة في 12/11/2029، يوافق سعر إعادة الشراء سعر أدنى القسيمة تضاف إليه القسيمة المستحقة في 24 شتنبر 2024 والمحسوبة بناء على تحيين التدفقات المستقبلية لسند البنك المغربي للتجارة والصناعة على أساس سعر فائدة سند الخزينة المعايين على مستوى منحنى أسعار السوق الثانوية التي أصدرها بنك المغرب بتاريخ 28 غشت 2024 مع إضافة علاوة مخاطرة قدرها 55 نقطة أساس.

يعرض الجدول التالي سعر إعادة الشراء بين القسيمة المستحقة و سعر أدنى القسيمة :

الجدول 4 : سعر إعادة شراء : القسيمة المستحقة وسعر أدنى القسيمة

رمز ISIN	طبيعة سعر الفائدة	سعر إعادة الشراء (بالدرهم)	سعر أدنى القسيمة المستحقة (بالدرهم)	القسيمة
MA0000094153	قار	101 896,66	98 969,17	2 927,49
MA0000094161	قابل للمراجعة	103 286,78	100 055,14	3 231,64

المصدر : Red Med Corporate Finance

بالنسبة للخط MA0000094161 – قابل للمراجعة

يوافق سعر إعادة الشراء سعر أدنى القسيمة تضاف إليه القسيمة المستحقة في 24 شتنبر 2024 والمحسوبة بناء على تحيين التدفقات المستقبلية لسند البنك المغربي للتجارة والصناعة، وذلك كما يلي :

$$N \times (1 + t_f \times M_i / 360) / (1 + t_f \times M_r / 360)$$

مع

N : القيمة الاسمية، بالدرهم

³ سعر فائدة سندات الخزينة في المدة المتبقية، المحدد بناء على منحنى أسعار فائدة السوق الثانوية كما يصدره بنك المغرب في 28 غشت 2024

ت_f: سعر الفائدة الاسمي

M_i: الأجل الابتدائي بعدد الأيام (بين 12/11/2023 و 12/11/2024)

t_r: نسبة الاستدانة : 3,161% - المحتسبة بناء على منحى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28/08/2024 مع إضافة 55 نقطة أساس

M_r: المدة المتبقية بعدد الأيام : 49 يوما بين 24/09/2024 و 12/11/2024

بالنسبة للخط MA0000094153 - قار

يوافق سعر إعادة الشراء سعر أدنى القسيمة تضاف إليه القسيمة المستحقة في 24 شتنبر 2024 والمحتسبة بناء على تحيين التدفقات المحيئة مع إضافة 55 نقطة أساس، طبقا للصيغة التالية :

$$P = \frac{N}{(1+t_r)^{\frac{n}{4}}} \left[\sum_{t=1}^n \frac{t_f}{(1+t_r)^{(t-1)}} + \frac{1}{(1+t_r)^{(n-1)}} \right]$$

مع

N : القيمة الاسمية، بالدرهم

t_f: سعر الفائدة الاسمي

t_r: نسبة المردودية : 3,602% - المحتسبة بناء على منحى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 28/08/2024 مع إضافة 55 نقطة أساس

n : عدد القسائم القادمة

n_j: عدد الأيام المتبقية للاستحقاق إلى غاية التاريخ المقبل للقسيمة

A : يساوي 366 يوما، باعتبار السنة كبيسة

V - حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ رأس المال والفوائد الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعدارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإصدار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعدادار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد مسبق ، الرأسمال الواجب المتبقي.

VI - الجدول الزمني للعملية

في ما يلي الجدول الزمني للعملية :

التاريخ	العمليات	الترتيب
05/09/2024	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1
05/09/2024	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر (www.bmci.ma)	2
06/09/2024	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	3
12/09/2024	فتح فترة الاكتتاب	4
18/09/2024	إغلاق فترة الاكتتاب	5
18/09/2024	تخصيص السندات	6
24/09/2024	التسديد/ التسليم	7
24/09/2024	نشر المصدر لنتائج العملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	8

تسمية الشركة	البنك المغربي للتجارة والصناعة والمعروف اختصاراً بـ «BMCI»
المقر الرئيسي	26، ساحة الأمم المتحدة، الدار البيضاء، المغرب
الهاتف	(212) 5 22 46 10 00
الفاكس	(212) 5 22 29 94 06
الموقع الإلكتروني	www.bmci.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة
تاريخ التأسيس	1940
مدة الحياة	99 سنة
السجل التجاري	س.ت رقم 4091 - الدار البيضاء
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض البنك (المادة 3 من النظام الأساسي)	<p>طبقاً لمقتضيات المادة 3 من النظام الأساسي، يتمثل غرض البنك في :</p> <ul style="list-style-type: none">القيام لحسابه الخاص ولحساب الغير أو عبر المساهمة في المغرب والخارج بجميع عمليات البنك والخصم والتسبيق والقرض أو العمولات وجميع الاكتتابات والإصدارات وعموماً جميع العمليات بدون استثناء، المالية والتجارية والصناعية والعقارية التي يمكن أن تنتج عنها؛أن تقترح على العموم شريطة الحصول على موافقة بنك المغرب عن طريق نافذة محصورة ومستقلة الأنشطة والمنتجات المبيّنة في الباب الثالث من القانون 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها وكذا العمليات التجارية والمالية والاستثمارية المصادق عليها من طرف المجلس العلمي الأعلى.القيام كذلك لحسابه الخاص ولحساب الغير أو عبر المساهمة في المغرب والخارج لا سيما على شكل تأسيس شركات، بجميع العمليات والمشاريع التي يمكن أن تهم الصناعة أو التجارة أو البنك أو المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
رأس مال البنك (إلى غاية 30 يونيو 2024)	600 327 928 1 درهم مكون من 13 279 286 سهماً بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم للسهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على وثائق الشركة المحاسبية والقانونية التي ينص على تبليغها القانون وكذا النظام الأساسي بالمقر الرئيسي للشركة.
النصوص التشريعية والقانونية المطبقة	النصوص المنظمة للشكل القانوني للبنك المغربي للتجارة والصناعة : <ul style="list-style-type: none">القانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه النصوص المنظمة لنشاط البنك المغربي للتجارة والصناعة :

- القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي).

النصوص المنظمة لدعوة البنك المغربي للتجارة والصناعة للاكتتاب في سندات إدراجها في البورصة :

- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل مصادق عليه بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 2169-16 بتاريخ 14 يوليوز 2016 ؛
- منشورات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- القانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وبشركات البورصة وبالمستشارين في الاستثمار المالي ؛
- القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛
- القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46.
- النظام العام لبورصة الدار البيضاء المصادق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2008 الصادر في 3 يوليوز 2019
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار 05-77 بتاريخ 17 مارس 2005 ؛
- القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- القانون رقم 12-44 المتعلق بالطلب العمومي على الادخار والمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في سنداتها

النصوص المنظمة لإصدار البنك المغربي للتجارة والصناعة لشهادات الإيداع

- القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول كما تم تغييره وتتميمه ودورية بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادرة في 30 يناير 1996 المتعلقة بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي ؛
- دوريات وتعليمات بنك المغرب

يخضع البنك للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على العمليات البنكية (10 %) وللضريبة على الشركات التي سترتفع تدريجيا لتبلغ % 40 في 2026.

النظام الضريبي

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة
المختصة
في
حالة نزاع

II - بنية المساهمين في البنك المغربي للتجارة والصناعة

1. بنية المساهمة

يعتبر رأسمال البنك المغربي للتجارة والصناعة محررا بالكامل. إلى غاية متم يونيو 2024، يتوزع رأسمال البنك كما يلي :

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
BNP Paribas IRB Participations	8 861 017	66,73%	66,74%
أعضاء مجلس الرقابة *	1 000	0,01%	0,01%
أكسا التأمينات المغرب	1 181 697	8,90%	8,90%
أطلنطا سند للتأمين	1 120 351	8,44%	8,44%
مساهمون آخرون **	2 115 221	15,93%	15,93%
المجموع	13 279 286	100%	100%

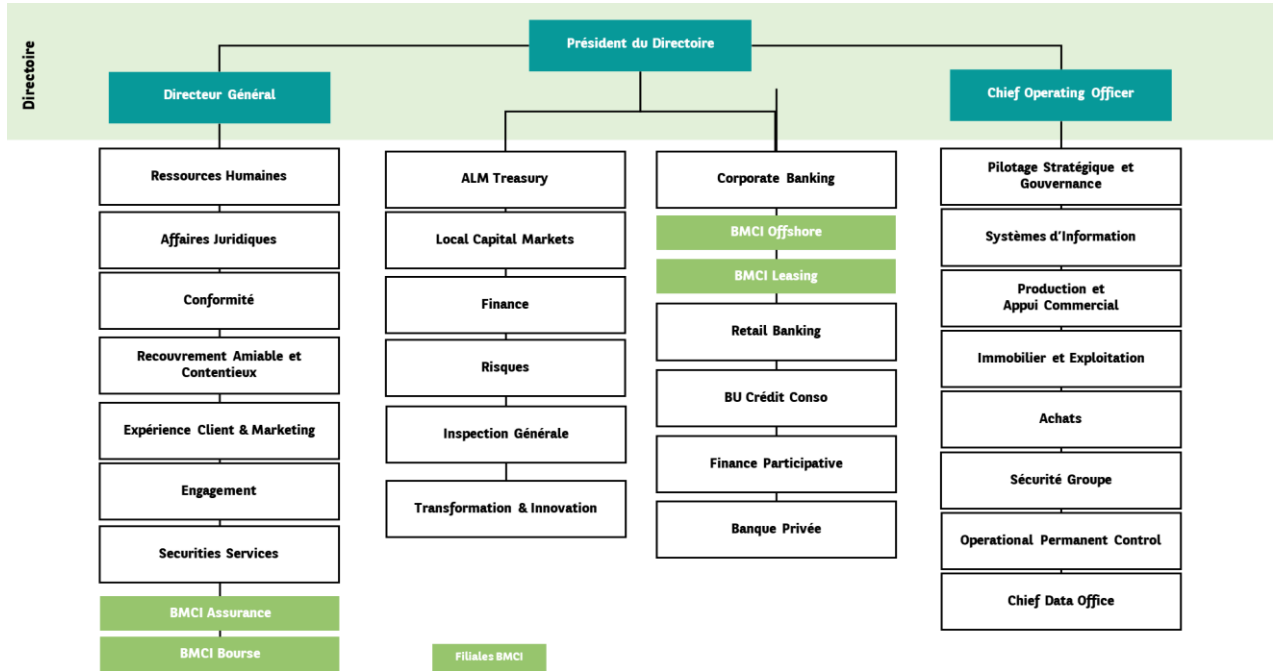
* يمتلك أعضاء مجلس الرقابة ويقصد بالذكر الأعضاء الذين ينتمون لمجموعة BNP Paribas طبقا للنظام الأساسي للبنك المغربي للتجارة والصناعة 100 سهم وظيفي. بينما لا يمتلك الأعضاء المستقلون أسهما.

** يتضمن ركن " مساهمون آخرون " المساهمين الذين يملكون أقل من 3%. أنظر دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03-19

المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

يخول كل سهم مملوك لحامله حقا عادي في التصويت (كل سهم يساوي صوتا)

III- الهيكل التنظيمي الوظيفي للبنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية متم يوليو 2024



المصدر: مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

1. تطور القروض

بلغت القروض والديون لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة 60 016 مليون درهم إلى غاية متم دجنبر 2023. وفي ما يلي تطور قروض وديون مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة بين متم دجنبر 2021 ومتم دجنبر 2023 :

التغير 23-22	التغير 22-21	2023	2022	2021	بملايين الدراهم
-76,08%	>100%	278	1 163	138	الحسابات والقروض
19,17%	-42,78%	881	739	1 291	القروض والديون الأخرى
8,10%	-95,06%	5	5	111	الحقوق المرتبطة
2,80%	-72,08%	-2	-2	-6	المؤن
-38,99%	24,18%	1 162	1 905	1 534	القروض والديون تجاه مؤسسات الائتمان
11,82%	21,35%	7 060	6 313	5 202	الديون التجارية
6,89%	3,49%	47 665	44 594	43 089	قروض أخرى للمقاولات
4,13%	-31,45%	1 547	1 486	2 167	القيم المستلمة للحفظ
-0,73%	35,52%	3 630	3 657	2 698	حسابات عادية مدينة
27,27%	21,46%	181	142	117	حقوق مرتبطة
3,41%	-3,21%	-7 028	-7 276	-7 050	المؤن
-8,46%	5,82%	53 055	48 915	46 224	عمليات على الزبناء
-5,38%	-7,03%	1 109	1 172	1 261	قرض إيجاري عقاري
5,05%	6,14%	4 240	4 036	3 803	قرض إيجاري للمنقولات، إيجار مع خيار الشراء وعمليات مماثلة
10,50%	10,72%	819	741	669	حقوق مرتبطة
-1,89%	-1,58%	-369	-376	-382	المؤن
4,05%	4,16%	5 799	5 573	5 350	عمليات القرض الإيجاري
8,01%	5,65%	58 854	54 488	51 574	القروض والديون تجاه الزبناء
6,42%	6,18%	60 016	56 393	53 109	المجموع

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

المراجعة التحليلية 2023 - 2022

بين متم دجنبر 2023 و 2022 ، سجلت قروض وحقوق المجموعة ارتفاعا بمبلغ 3623 مليون درهم، أي +6,42%، الذي يعزى للعوامل التالية :

- انخفاض القروض والحقوق على مؤسسات الائتمان بمبلغ 743 مليون درهم (أي -38,99%) والناجئة أساسا عن انخفاض الحسابات والقروض بمبلغ 885 مليون درهم (أي -76,08%) . ويفسر هذا الانخفاض بالوضعية المريحة للسيولة في متم سنة 2022 في سوق بنكية تتميز بطلبها للسيولة مما يحفز على توظيف فوائض البنك المغربي للتجارة والصناعة.
- ارتفاع القروض والحقوق على الزبناء بمبلغ 4366 مليون درهم (أي +8,01%) والناجئة أساسا عن :
 - ✓ ارتفاع عمليات القرض الإيجاري بمبلغ 226 مليون درهم (أي +4,05%) ، بفعل (أولا) انخفاض القرض الإيجاري العقاري بمبلغ 63 مليون درهم (أي -5,38%) مقارنة مع متم 2022 ، و(ثانيا) ارتفاع القرض الإيجاري للمنقولات، والإيجار مع خيار الشراء والعمليات المماثلة بمبلغ 204 مليون درهم (أي 5,05%) و(ثالثا) ارتفاع الحقوق المرتبطة بمبلغ 78 مليون درهم (أي +10,50%) ؛
 - ✓ ارتفاع العمليات مع الزبناء بمبلغ 4140 مليون درهم (أي +8,46%) بفعل (أولا) ارتفاع الحقوق التجارية بمبلغ 747 مليون درهم (أي +11,82%) ، و(ثانيا) ارتفاع القروض الأخرى للزبناء بمبلغ 3071 مليون درهم (أي +6,89%

(%) و(ثالثا) ارتفاع القيم المستلمة للحفاظ بمبلغ 61 مليون درهم (أي +4,13%) ؛ و(رابعا) انخفاض الحسابات العادية المدينة بمبلغ 27 مليون درهم (أي -0,73%) .

المراجعة التحليلية 2021 - 2022

بين متم دجنبر 2022 و 2021 ، سجلت قروض وحقوق المجموعة ارتفاعا بمبلغ 3284 مليون درهم، أي +6,18%، الذي يعزى للعوامل التالية :

- ارتفاع القروض والحقوق على مؤسسات الائتمان بمبلغ 371 مليون درهم (أي +24,18%) والنتيجة أساسا عن تطور الحسابات والقروض بمبلغ 1025 مليون درهم (أي بأزيد من 100%) وانخفاض القروض والحقوق الأخرى بمبلغ 522 (أي -42,78%) ؛
- ارتفاع القروض والحقوق على الزبناء بمبلغ 2914 مليون درهم (أي +5,65%) والنتيجة أساسا عن :
 - ✓ ارتفاع عمليات القرض الإيجاري بمبلغ 223 مليون درهم (أي +4,16%) ، بفعل (أولا) انخفاض القرض الإيجاري العقاري بمبلغ 89 مليون درهم (أي -7,03%) مقارنة مع متم 2021 ، و(ثانيا) ارتفاع القرض الإيجاري للمنقولات، والإيجار مع خيار الشراء والعمليات المماثلة بمبلغ 223 مليون درهم (أي +6,14%) و(ثالثا) ارتفاع الحقوق المرتبطة بمبلغ 72 مليون درهم (أي +10,72%) ؛
 - ✓ ارتفاع العمليات مع الزبناء بمبلغ 2691 مليون درهم (أي +5,82%) بفعل (أولا) ارتفاع الحقوق التجارية بمبلغ 1111 مليون درهم (أي +21,35%) ، و(ثانيا) ارتفاع القروض الأخرى للزبناء بمبلغ 1505 مليون درهم (أي +3,49%) و(ثالثا) انخفاض القيم المستلمة للحفاظ بمبلغ 682 مليون درهم (أي -31,45%) ؛ و(رابعا) ارتفاع الحسابات العادية المدينة بمبلغ 959 مليون درهم (أي +35,52%) .

2. تطور الودائع

التغير 23-22	2023	التغير 22-21	2022	2021	
-31,25%	4 180	80,60%	6 081	3 367	ديون تجاه مؤسسات الائتمان
-4,11%	8,26%	4,89 pts	12,37%	7,49%	الحصة
>100%	1 832	-65,76%	899	2 626	عند الطلب
-54,70%	2 348	>100%	5 183	742	لأجل
7,83%	46 439	3,49%	43 068	41 617	الديون تجاه الزبناء
4,11%	91,74%	-4,89 pts	87,63%	92,51%	الحصة
8,56%	33 120	-1,35%	30 508	30 926	حسابات دائنة عند الطلب
3,36%	65,43%	-6,68 pts	62,07%	68,75%	الحصة
-5,04%	5 946	-8,11%	6 262	6 814	حساب التوفير
-0,99%	11,75%	-2,41 pts	12,74%	15,15%	الحصة
25,78%	5 528	>100%	4 395	1 812	ودائع لأجل
1,98%	10,92%	4,91 pts	8,94%	4,03%	الحصة
-4,88%	1 791	-8,35%	1 883	2 054	حسابات دائنة أخرى
-0,29%	3,54%	-0,74 pts	3,83%	4,57%	الحصة
>100%	54	96,84%	21	11	فوائد مستحقة للأداء
0,07%	0,11%	0,02 pts	0,04%	0,02%	الحصة
2,99%	50 620	9,26%	49 150	44 985	مجموع الديون

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

المراجعة التحليلية 2022 - 2023

- إلى غاية متم 2023، سجلت الودائع تجاه الزبناء ارتفاعا نسبته 7,83% مقارنة مع 2022 (أي 3 371 مليون درهم) لتبلغ 46 439 مليون درهم . ويفسر هذا التطور بتضافر العوامل التالية :
- ارتفاع الحسابات الدائنة تحت الطلب (2 612 + مليون درهم)
 - ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 25,78% (1 133 + مليون درهم) وبأزيد من 100% من الفوائد الجارية غير المستحقة (33+ مليون درهم)
- من ناحية أخرى، انخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان لتبلغ 1901 مليون درهم لتبلغ 4180 مليون درهم في دجنبر 2023، أي بانخفاض قدره 31,25% بفعل وضعية مريحة على مستوى السيولة مع متم 2023. ويعزى هذا الانخفاض إلى :
- انخفاض الديون لأجل بمبلغ 2835 مليون درهم (-54,70%) لتبلغ 2348 مليون درهم في 2023 ؛
 - ارتفاع الديون تحت الطلب بمبلغ 933 مليون درهم، منتقلة من 899 مليون درهم في 2022 إلى 1832 مليون درهم في 2023
- إلى غاية 31 دجنبر 2023 ، تمثل الديون تجاه مؤسسات الائتمان 8,26% من إجمالي الديون مقابل 12,4% مع متم 2022. وشكلت الديون تجاه الزبناء 91,74% من مجموع الديون، بارتفاع قدره 4,11 نقطة مقارنة مع 2022 .

المراجعة التحليلية 2022 - 2021

- إلى غاية متم 2022، سجلت الودائع تجاه الزبناء ارتفاعا نسبته 3,49% مقارنة مع 2021 (أي 1451 مليون درهم) لتبلغ 43 068 مليون درهم . ويفسر هذا التطور بتضافر العوامل التالية :
- انخفاض الحسابات الدائنة تحت الطلب (418 - مليون درهم) وحسابات الادخار بنسبة 8,11% (552 - مليون درهم)
 - ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 143% (2 583 + مليون درهم) والفوائد الجارية غير المستحقة بنسبة 96,84% (10+ مليون درهم)
- من ناحية أخرى، ارتفعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان بنسبة 2714 مليون درهم لتبلغ 6081 مليون درهم في دجنبر 2022، أي بارتفاع قدره 80,6% . ويعزى هذا التطور إلى :
- ارتفاع الديون لأجل بمبلغ 4441 مليون درهم، بفعل اقتراض الخزينة بمبلغ 3275 مليون درهم لدى مؤسسات ائتمان أجنبية وبمبلغ 769 مليون درهم لدى مؤسسات ائتمان بالمغرب، علاوة على تطور القيم المقدمة للحفاظ التي انتقلت من 100 ألف درهم في 2021 إلى مليون درهم في 2022 ؛
 - انخفاض الديون تحت الطلب بمبلغ 1727 مليون درهم، منتقلة من 2626 مليون درهم في 2021 إلى 889 مليون درهم في 2022.
- إلى غاية 31 دجنبر 2022 ، تمثل الديون تجاه مؤسسات الائتمان 12,4% من إجمالي الديون مقابل 7,5% مع متم 2021. وشكلت الديون تجاه الزبناء 87,6% من مجموع الديون، بانخفاض قدره 4,9 نقطة مقارنة مع 2021 .

1. - الحسابات الموطدة للبنك المغربي للتجارة والصناعة

1. حساب النتيجة الموطد لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية 31 دجنبر 2023

في ما يلي حساب النتيجة الموطد طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الثلاث سنوات الأخيرة :

التغير 23-22	التغير 22-21	2023	2022	2021	بملايين الدراهم
15,07%	2,54%	3 536	3 073	2 997	فوائد وعائدات مماثلة
42,01%	18,36%	-1 108	-780	-659	فوائد وتكاليف مماثلة
5,95%	-1,97%	2 428	2 292	2 338	هامش الفائدة
-3,07%	5,77%	533	550	520	عمولات محصلة
-3,07%	13,89%	-69	-62	-72	عمولات ممنوحة
-4,86%	8,69%	464	488	449	هامش على العمولات
49,66%	>-100%	-7	-13	3	أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
55,04%	16,57%	611	394	338	أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	-	-	-	أرباح/خسائر صافية على الأدوات المالية المتاحة للبيع
58,53%	11,73%	604	381	341	نتيجة عمليات السوق
>100%	-50,00%	90	43	86	عائدات الأنشطة الأخرى
1,01%	11,70%	-149	-151	-171	تكاليف الأنشطة الأخرى
12,57%	0,33%	3 438	3 054	3 044	الناتج الصافي البنكي
5,54%	2,55%	-1 939	-1 837	-1 885	التكاليف العامة للاستغلال
7,17%	4,08%	-252	-235	-245	مخصصات للاستغلال والمؤن والأصول الثابتة
27,00%	7,44%	1 247	982	914	النتيجة الإجمالية للاستغلال
12,70%	2,26%	-633	-562	-575	كلفة المخاطر
46,15%	24,26%	614	420	338	نتيجة الاستغلال
-42,20%	>100%	4	7	0	حصة النتيجة الصافية في الشركات التابعة بطريقة حقوق الملكية
49,17%	>-100%	-5	-10	12	أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى
-	-	-	-	-	تغيرات قيم فوارق الشراء
46,95%	18,80%	613	417	351	النتيجة قبل الضريبة
90,41%	-26,09%	-442	-232	-184	ضرائب على النتائج
-7,55%	10,78%	171	185	167	النتيجة الصافية للسنة المالية
-25,23%	18,04%	171	229	194	النتيجة الصافية حصة المجموعة
99,55%	-62,96%	-0,2	-44	-27	النتيجة خارج المجموعة
-25,03%	17,81%	13	17	15	النتيجة حسب السهم بالدرهم

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

2. الحصيلة الموطدة لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية 31/12/2023

في ما يلي حصيلة الأصول الموطدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة بين متم
دجنبر 2021 و متم دجنبر 2023 :

التغير 22-21	التغير 22-21	2023	2022	2021	بملايين الدراهم
75,40%	-50,92%	1 363	777	1 582	قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
-1,41%	30,07%	1 796	1 822	1 400	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
n/a	n/a	-	-	-	أدوات مشتقة للتغطية
-42,73%	-33,25%	1 490	2 601	3 896	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
20,52%	44,69%	6 981	5 792	4 003	سندات بالكلفة المهلكة
-38,99%	24,18%	1 162	1 905	1 534	قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالكلفة المهلكة
8,01%	5,65%	58 854	54 488	51 574	قروض وحقوق على الزبناء بالكلفة المهلكة
n/a	n/a	-	-	-	فارق إعادة تقييم أصول المحفظة المغطاة بالنسب
n/a	n/a	-	-	-	توظيفات أنشطة التأمين
>100%	-71,90%	165	57	202	أصول ضرائب مستحقة
-5,24%	-11,09%	301	318	357	أصول ضرائب مؤجلة
9,48%	1,30%	1 259	1 150	1 136	حسابات التسوية وأصول أخرى
n/a	n/a	-	-	-	أصول غير جارية موجهة للتفويت
-11,84%	38,02%	15	17	12	مساهمات في شركات بطريقة حقوق الملكية
-7,42%	-6,35%	24	26	28	عقارات التوظيف
-2,89%	-7,13%	1 142	1 176	1 266	أصول ثابتة ملموسة
3,92%	1,51%	561	540	532	أصول ثابتة غير ملموسة
-0,32%	0,00%	88	88	88	فارق الشراء
6,28%	4,65%	75 201	70 755	67 611	الأصول

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

في ما يلي حصيلة الخصوم الموطدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة بين متم
دجنبر 2021 و متم دجنبر 2023 :

التغير 22-23	التغير 21-22	2023	2022	2021	بملايين الدراهم
n/a	n/a	0	0	1	بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
-44,18%	-75,00%	2	3	12	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
n/a	n/a	-	-	-	أدوات مشتقة للتغطية
-9,93%	35,80%	6 303	6 998	5 153	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
7,22%	4,35%	47 464	44 269	42 425	ديون تجاه الزبناء
15,32%	-0,15%	6 877	5 963	5 972	سندات الدين المصدرة
n/a	n/a	-	-	-	فارق إعادة تقييم خصوم المحفظة المغطاة بالنسب
-68,39%	0,00%	10	31	31	خصوم ضرائب مستحقة
-23,47%	11,93%	187	244	218	خصوم ضرائب مؤجلة
10,75%	4,76%	4 095	3 697	3 529	حسابات التسوية وخصوم أخرى
n/a	n/a	-	-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
n/a	n/a	-	-	-	مؤونات تقنية لعقود التأمين
-2,34%	0,93%	744	762	755	مؤونات للمخاطر والتكاليف
n/a	n/a	-	-	-	إعانات، أموال وصناديق الضمان الخاصة
52,47%	-33,24%	2 302	1 510	2 262	ديون تابعة
-0,82%	0,32%	7 218	7 278	7 255	رساميل ذاتية
-	-	6 542	6 542	6 542	الرأسمال واحتياطيات مرتبطة
-9,19%	13,35%	501	552	487	احتياطيات موطدة
-2,12%	8,99%	475	485	445	• حصة المجموعة
-60,35%	55,81%	27	67	43	• حصة الأقليات
>100%	>-100	4	-1	58	أرباح أو خسائر كامنة أو مؤجلة ، حصة المجموعة
-7,55%	10,78%	171	185	167	النتيجة الصافية للسنة المالية
-25,23%	18,04%	171	229	194	• حصة المجموعة
-99,55%	62,96%	0	-44	-27	• حصة الأقليات
6,28%	4,65%	75 201	70 755	67 611	الخصوم

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

3. الحسابات الفصلية (حسابات غير مفتوحة)

حساب النتيجة

في ما يلي الحسابات الفصلية لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة إلى غاية متم مارس 2024 :

24 - مارس	23 - مارس	بآلاف الدراهم
923 210	813 185	فوائد وعائدات مماثلة
287 601	235 057	فوائد وتكاليف مماثلة
635 609	578 128	هامش الفائدة
139 203	131 342	عمولات محصلة
13 486	15 516	عمولات ممنوحة
125 717	115 826	هامش على العمولات
171 103	115 282	خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة/أرباح
65	20	خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية/أرباح
9 669	20 735	عائدات الأنشطة الأخرى
32 519	37 615	تكاليف الأنشطة الأخرى
909 643	792 375	الناتج الصافي البنكي
522 433	504 109	التكاليف العامة للاستغلال
63 524	61 261	مخصصات للاستغلال والمؤن والأصول الثابتة
323 686	227 006	النتيجة الإجمالية للاستغلال
123 736	119 624	كلفة المخاطر
183 934	107 381	نتيجة الاستغلال
- 2 216	2 602	حصة النتيجة الصافية للشركات التابعة بطريقة حقوق الملكية
- 13 800	-	أرباح وخسائر صافية على الأصول الأخرى
-	-	تغيرات قيم فوارق الشراء
183 934	109 983	النتيجة قبل الضريبة
80 779	57 001	ضرائب على النتائج
103 155	52 983	النتيجة الصافية للسنة المالية
102 020	52 332	النتيجة الصافية حصة المجموعة
8	4	النتيجة حسب السهم بالدراهم

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

حسابات الحصيلة

حصيلة الأصول

24 - مارس	23 - دجنبر	بآلاف الدراهم
1 424	1 363	قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
2 178	1 796	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات مشتقة للتغطية
1 730	1 490	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
7 022	6 981	سندات بالكلفة المهلكة

974	1 162	قروض وحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بالكلفة المهلكة
56 559	58 854	قروض وحقوق على الزبناء بالكلفة المهلكة
		فارق إعادة تقييم أصول المحفظة المغطاة بالنسب
		توظيفات أنشطة التأمين
17	165	أصول ضرائب مستحقة
288	301	أصول ضرائب مؤجلة
1 592	1 259	حسابات التسوية وأصول أخرى
0	0	أصول غير جارية موجهة للتفويت
13	15	مساهمات في شركات بطريقة حقوق الملكية
24	24	عقارات التوظيف
1 105	1 142	أصول ثابتة ملموسة
566	561	أصول ثابتة غير ملموسة
88	88	فارق الشراء
73 578	75 201	مجموع الأصول

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

حصيلة الخصوم

مارس - 24	دجنبر - 23	بملايين الدراهم
-	-	بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
1	2	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات مشتقة للتغطية
7 216	6 303	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
45 763	47 464	ديون تجاه الزبناء
6 080	6 877	سندات الدين المصدرة
0	0	فارق إعادة تقييم خصوم المحفظة المغطاة بالنسب
13	10	خصوم ضرائب مستحقة
208	187	خصوم ضرائب مؤجلة
3 943	4 095	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
-	-	مؤونات تقنية لعقود التأمين
758	744	مؤونات للمخاطر والتكاليف
0	0	إعانات، أموال وصناديق الضمان الخاصة
2 274	2 302	ديون تابعة
6 542	6 542	رساميل ذاتية
6 542	6 542	الرأسمال واحتياطيات مرتبطة
673	501	احتياطيات موطدة
647	475	• حصة المجموعة
26	27	• حصة الأقليات
4	4	أرباح أو خسائر كامنة أو مؤجلة ، حصة المجموعة
103	171	النتيجة الصافية للسنة المالية
102	171	• حصة المجموعة
1	0	• حصة الأقليات
73 578	75 201	الخصوم

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

4. المؤشرات نصف السنوية (مؤشرات غير مفتوحة)

مؤشرات النتائج

بملايين الدراهم	يونيو 23	يونيو 24	التطور
الناتج الصافي البنكي	1 695	1 887	+11,4%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	585	741	+26,6%
كلفة المخاطر	221	361	+62,8%
النتيجة الصافية	218	212	-2,6%

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

مؤشرات الحصيلة

بملايين الدراهم	دجنبر 23	يونيو 24	التطور
القروض والحقوق على الزبناء	58,85	56,07	-4,7%
الديون تجاه الزبناء	47,46	45,62	-3,9%
التعهدات بواسطة توقيع	15,76	17,32	+9,9%

المصدر : مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة

القسم الثالث : المخاطر

1. المخاطر المتعلقة بالمصدر

تعتبر مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة التحكم في المخاطر التي تحيط بها مسارا ضروريا من أجل ضمان استمرارية أنشطته والتطور المستمر لمردوديته. وهكذا تواجه البنك المغربي للتجارة والصناعة العديد من المخاطر الناتجة عن أنشطته سواء على مستوى البنك أو على مستوى جميع شركاته التابعة.

وطبقا للقوانين التنظيمية لبنك المغرب ومن خلال استلهم أجود الممارسات الدولية (لاسيما تلك المتعلقة بالمساهم المرجعي BNP Paribas) ، تستجيب تدابير المراقبة الداخلية الموضوعية من طرف المجموعة إلى القوانين الجاري بها العمل، وتسمح كذلك بالتزود بمنظومة ملائمة على مستوى تتبع المخاطر والتحكم بها.

وتهدف هذه التدابير عموما للتحكم المثالي في المخاطر التي تحيط بالبنك المغربي للتجارة والصناعة. فهي تمثل أداة رئيسية للقيادة والتوجيه بالنسبة لكافة الفاعلين وأداة ضرورية لضمان استمرارية المجموعة.

وأي تطور يهم تدابير المراقبة تتم المصادقة عليه من طرف مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة. وفي إطار هذه التدابير :

تم تنظيم البنك على شكل وحدات مسؤولة على نظامها للمراقبة الداخلية. فيحدد المسؤولون بتناسق مع الهيئات الأخرى للبنك المغربي للتجارة والصناعة تدابيرهم للمراقبة الداخلية ويسهرون على تسييرها. ويجب على كل منهم في إطار المستوى المخول لهم السهر على مراقبة شاملة وفعالة لأنشطتهم المناطة بهم.

ويعتبر التفويض أحد المبادئ التي يقوم عليها نظام المراقبة الداخلية. فهو يشكل نظام التسيير والقرار الأساسي للبنك، من خلال إحداث مراسلين مكلفين بتنفيذ سياسة الإدارة العامة. ويتعين على هؤلاء المراسلين التأكد من التطبيق الصارم لقراراتهم، عبر مراقبة تفويضاتهم. وتغطي منظومة المراقبة الداخلية للبنك المغربي للتجارة والصناعة المخاطر الملحوظة التالية :

- مخاطر الائتمان والطرف المقابل ؛
- مخاطر التركيز ؛
- مخاطر السوق ؛
- مخاطر النسب ؛
- مخاطر السيولة ؛
- مخاطر التشغيل.

1.1 مخاطر الائتمان أو الطرف المقابل

- يستند نظام تقييم مخاطر الائتمان على معيارين أساسيين، وهما: مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الأداء ومخاطر الخسارة في حالة تخلف الطرف المقابل عن الأداء. وعليه، يعتمد نظام إدارة مخاطر الائتمان على البيانات التالية:
- تنقيط الطرف المقابل ويعكس مخاطر تخلف الطرف المقابل عن الأداء: يتم تخصيص تنقيط واحد ووحيد لكل زبون في البنك المغربي للتجارة والصناعة مستفيد من قرض، بغض النظر عن طبيعة الطرف المقابل.
 - معدل الاسترجاع الشامل، والذي يعكس الاسترداد المتوقع لكل قرض ممنوح في حالة تقصير الطرف المقابل. فطيلة أزيد عن خمس سنوات، استندت مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة على هذه البيانات الضرورية بغية تتبع وقياس وإدارة مخاطر الائتمان بشكل موثوق. بالإضافة إلى ذلك، تشكل هذه البيانات العناصر الأساسية للتنفيذ الأمثل لمقتضيات قانون بازل II التنظيمي.

1.1.1 تدبير مخاطر الائتمان

إن إدارة مخاطر الائتمان تتم على مستوى إرساء التراخيص ثم على مستوى المتابعة والتحكم في الاستخدامات. ويستند قرار منح أو تجديد الاعتمادات على مبدأ "الرؤية المزدوجة". وبالتالي، يتم اتخاذ القرارات بشكل مشترك بين الوظيفة المهنية والإدارة المكلفة بالمخاطر. وتتضمن العملية تحليلاً كاملاً للملف من قبل الموقع ودراسة مقابلة منجزة من لدن إدارة المخاطر، وذلك قبل عرض الملف على لجنة ائتمانية متخصصة.

يتضمن التحكم في الاستخدامات عدة مستويات يتم تحديد كل منها بواسطة مسطرة داخلية:

- **عمليات المراقبة من المستوى الأول:** يتم تنفيذ هذه العمليات الرقابية بواسطة وظائف العلاقة مع الزبناء وهي تتعلق بنقاط المراقبة الأساسية (PSF) التي تخضع لمساطر محددة. وبالتالي، يجب أن يتم ذلك وفقاً لدورة ومنهجية محددة مسبقاً، ووفقاً لضوابط تتجسد في ست مجالات حساسة من وجهة نظر البنك: بيان الطرف المقابل، والضمانات الواردة والصادرة، والحسابات غير المنتظمة، والحسابات في حالة وقوع حوادث ومسك ملفات التعهدات.
- **عمليات المراقبة من المستوى الثاني:** تتدخل إدارة المخاطر في نظام المراقبة الداخلية من خلال ضمان مراقبة من المستوى الثاني على مخاطر الائتمان. وتتضمن الإدارة المكلفة بالمخاطر الامتثال لمساطر إدارة مخاطر الائتمان، وتراقب عن كثب استخدام

القروض وتطور بيان المخاطر لدى البنك. كما تقوم بتنفيذ عمليات مراقبة أخرى من خلال إنجاز تحليلات موضوعاتية، ونقاط المراقبة الأساسية (PSF) المخصصة ولجان رصد المخاطر المختلفة.

- **عمليات المراقبة من المستوى الثالث:** تضمن المراقبة الدورية، التي تقوم بها هيئة التفتيش العامة، مراجعة منتظمة للحفاظ بأكملها. وبهذه الطريقة، تتم مراجعة مجموعات التشغيل بشكل دوري وتحليل جودة الحافظة. ومع ذلك، في حالة حدوث تدهور في نوعية المخاطر، تضمن هيئة التفتيش العامة وجوداً أوثق.

1.1.2 تدبير مخاطر تركيز القرض

إن مخاطر تركيز الائتمان هي المخاطر الكامنة عن التعرض المفرط تجاه طرف مقابل، أو مجموعة عمل أو قطاع قد يتسبب في خسائر جسيمة للبنك. ويتم إجراء تحليل ربع سنوي حول تطور تركيز التعهدات من أجل منع التعرض المفرط على قطاع معين. بحيث يتيح قياس وإدارة هذه المخاطر فهم شكل ومستوى مخاطر تركيز الائتمان المتكبد حسب نوع التعرض (الأطراف المقابلة الفردية، ومجموعات المصالح، والأطراف المقابلة التي تنتمي إلى نفس القطاع الاقتصادي).

1.2 مخاطر السوق

تُعرّف مخاطر السوق بكونها تأثر وضعية محفظة التداول للتغيرات على مستوى معايير السوق، وتقلب مقاييسه والعلاقات فيما بينها، أو بمعنى آخر، مستوى الخسارة الذي يمكن التعرض له نتيجة للتحويل السلبي للسوق. وتنقسم هذه المخاطر إلى خمس مجموعات رئيسية: مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الملكية، ومخاطر المنتجات الأساسية، ومخاطر المنتجات المشتقة. إن الأهمية والتعقيد المرتبط بهذه المخاطر يتطلب إنشاء نظام خاص بإدارة المخاطر المتكبد من أجل الحفاظ عليها عند مستويات مقبولة فيما يتعلق بوضعيات البنك والامتثال في الوقت نفسه لمتطلبات معايير بازل.

1.2.1 المبادئ الأساسية

من أجل إدارة ومراقبة مخاطر السوق، أحدث البنك المغربي للتجارة والصناعة نظاماً جديداً لإدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل ومعايير مجموعة BNP Paribas . يعتمد هذا النظام على عدة مبادئ، وتشمل ما يلي:

- مراقبة ورصد مخاطر حالات التعرض،
- تطوير أنشطة السوق في سياق لجان المنتجات الجديدة مع التحليل المتعمق للمخاطر الناتجة عن هذه الأنشطة،
- الامتثال للضوابط التنظيمية المصرفية من حيث الإدارة الاحترازية للمخاطر، اعتماد معايير المجموعة وأفضل الممارسات في إدارة مخاطر السوق.

تعتمد إدارة مخاطر السوق لدى البنك المغربي للتجارة والصناعة على مبادئ أساسية، تضمن مراقبة الجودة وإلقاء نظرة شاملة على المخاطر في جميع الأنشطة المتعلقة بمحفظة تداول البنك. ويتعلق الأمر بالمحاور الثلاثة الآتي ذكرها:

- **مراقبة من المستوى الأول** ويسهر عليها العاملون في الوظائف الأمامية الذين يتعين عليهم الامتثال للمعايير الداخلية للمجموعة الخاصة بالتداول واتخاذ الوضعيات في الأسواق وكذلك من حيث الأخلاقيات.
- **مراقبة من المستوى الثاني** تتحقق من خلال المراقبة اليومية للإدارة المكلفة بمخاطر السوق، والتي تضمن الامتثال لحدود القيمة المعرضة للخطر وحدود مخاطر الحجم على أسعار الفائدة والعملة والسيولة. يتم إرسال التقارير اليومية التي تلخص مؤشرات

المخاطر الرئيسية إلى أعضاء المجلس التنفيذي للبنك لاطلاعهم على مستويات المخاطر والتعرض الناتجة عن نشاط التداول. بالإضافة إلى المتابعة الوظيفية من قبل هيئة إدارة مخاطر المجموعة لمجموعة BNP Paribas.

- مراقبة وظيفية من المستوى الثالث من الدفاع والتي تضمنها وظيفة التدقيق الداخلي / المفتشية العامة .
- توجيه من فرق التسيير العليا يتم ضمانه أيضا من خلال تسطير حدود التداول من أجل تتبع النشاط وتأثيره بشكل أفضل.
- وضعية الصرف: حدود القيمة المعرضة للخطر من حيث الحجم والمضمون؛
- وضعية أسعار الفائدة : حدود الوضعية المتوسط حسب الآجال المحددة ؛
- وضعية السندات: حدود القيمة المعرضة للخطر و الحساسية حسب الآجال المحددة؛
- وضعية الخيارات: الحدود الإغريقية (دلتا، فيغا، غاما). إذ تتم مراجعة هذه الحدود سنويًا، إما تصاعدياً أو تنازلياً، من قبل الإدارة العامة مع إمكانية المراجعة كل ستة أشهر أو عند الطلب.

1.3 القيمة المعرضة للخطر

يمكن تعريف القيمة المعرضة للخطر على أنها الحد الأقصى للخسارة المحتملة التي قد تواجهها محفظة التداول في حالة حدوث حركات عادية في معايير السوق وعلى مدى أفق زمني وعلى مستوى معين من الثقة. تحتفظ المجموعة بمستوى ثقة يصل إلى نحو 99 % وأفق زمني متمثل في يوم واحد. وتتمثل المجموعات الرئيسية للعوامل فيما يلي:

- أسعار الأسهم وتقلباتها الضمنية؛
 - أسعار الفائدة والأوراق المالية / مقايضات أسعار الفائدة؛
 - المواد الأولية؛
 - أسعار الصرف وتقلباتها الضمنية؛
- يتم حساب عمليات محاكاة عوامل الخطر باستخدام منهج مونت كارلو، الذي يلتقط عدم انتظام معايير السوق وكذلك الترابط بين عوامل السوق.

1.4 تدبير مخاطر الصرف

تتطابق مخاطر صرف العملات الأجنبية الملازمة لنشاط التداول في البنك المغربي للتجارة والصناعة مع مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية كنتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتجد هذه المخاطر مصادرها الرئيسية في مراكز الصرف التقليدي للبنك وفي خيارات صرف العملات الأجنبية. وعليه، تتم مراقبة هذا الخطر عبر خاصيتين اثنتين، وهما: الحد من القيمة المعرضة للخطر، وقيود حجم صرف العملات الأجنبية (القصيرة / الطويلة) والحدود اليونانية (دلتا - جاما - فيغا) للحصول على خيارات صرف العملة.

مخاطر أسعار الفائدة والسندات

تتمثل مخاطر سعر الفائدة في خطر حدوث تغيير في قيمة الوضعيات أو في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة بالسوق. ويوجد هذا الأمر مصادره الرئيسية في وضعيات الخزينة والصرف والسندات ومقايضة العملات وأسعار الفائدة.

تدار مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك المغربي للتجارة والصناعة من خلال حدود الوضعيات المتوسطة حسب الاستحقاق وحد أقصى يعادل عام واحد للخزينة. حدود القيمة المعرضة للخطر وحدود الحساسية بواسطة نطاق الاستحقاق يسمى PV01 لنشاط خزينة الصرف وتداول السندات ومقايضة العملات وأسعار الفائدة.

تتم مراقبة الاستخدامات/ الحدود بصورة يومية من خلال التقارير المرسلة إلى الإدارة العليا للبنك وكذلك إلى جميع الجهات المعنية. تشمل هذه التقارير وضعيات صرف العملات، والأوراق المالية، وأسعار العملات. والتي يتم التحكم فيها في المقام الأول من لدن المدير المكلف بمخاطر السوق، ثم يتم إرسال هذه التقارير إلى مدير إدارة أصول وخصوم الخزينة وأسواق رأس المال بالإدارة العامة وإدارة المخاطر. إن تجاوز أحد الحدود على مستوى الحجم يتطلب موافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة الجماعية ومن الإدارة المكلفة بالمخاطر. ومن ناحية أخرى، يتم السماح بتجاوز الحد من حيث القيمة المعرضة للخطر على وضعية فردية، بسبب انخفاض قيمة إحدى العملات على سبيل المثال.

اختيار الضغط

- بالتوازي مع نظام المراقبة، يتم إجراء اختبارات الضغط على وضعيات الخزينة شهريًا منذ عام 2005. ويتم تنفيذها وفقًا لمقاربتين: مقارنة "Mark To Market" التي تعمل على حساب تأثير حركة سعر الفائدة على نتيجة المحفظة.
- مقارنة "Funding" التي تقوم على حساب التأثير على نتيجة الخزينة، نتيجة لأزمة السيولة. وهذه هي المقارنة القائمة على إعادة تمويل O/N لفجوة السيولة.

1.5 مخاطر أسعار الفائدة والسيولة

- تتمحور الاستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر لأسعار الفائدة ومخاطر السيولة حول المحاور الرئيسية التالية:
- احترام نسب السيولة التنظيمية: النسبة قصيرة الأمد، ونسبة الموارد الدائمة، واحتياطيات البنك المركزي؛
 - احترام نسب السيولة الداخلية لمجموعة BNP Paribas (LCR, NSFR)؛
 - ضمان سيولة البنك المغربي للتجارة والصناعة على المدى القصير وإدارة أصول وخصوم السيولة على الأمد الطويل؛
 - تجنب الاختلالات الشديدة مع مراعاة حماية الملاءة المالية، وقدرة البنك على الاقتراض وتصنيفه؛
 - إعادة تمويل البنك التجاري وفق أفضل تكلفة؛
 - السيطرة على المخاطر المالية؛
 - التخفيف من تقلب النتائج؛
 - الحد من مخاطر أسعار الفائدة عن طريق اختيار محفظة السندات، من خلال استحقاق القروض وتوجيه السياسة التجارية عن طريق تحديد معدل التفويت الداخلي المناسب.

- تقوم إدارة الأصول والخصوم بتتبع مخاطر أسعار الفائدة والسيولة على ثلاثة مراحل مختلفة:
- مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الهيكلية المتعلقة بعمليات الضبناء التي تم إتجميعها في سجلات تسمى الدفتر التجاري؛
 - مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الهيكلية المتعلقة بالأموال الذاتية؛
 - مخاطر أسعار الفائدة والسيولة الناتجة عن مجموع المكونات الفرعية السابقة.

تقوم إدارة الأصول والخصوم أيضًا بمراقبة ودمج هذه المخاطر على مستوى مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة، وبالتالي إدماج شركات التمويل الرئيسية.

- تقوم إدارة الأصول والخصوم بتتبع مخاطر أسعار الفائدة والسيولة التي قد تنشأ عن:
- علاقة جزئية أو معدومة بين شروط مكافأة الزبناء وظروف السوق (الأسعار المنظمة، السعر الأساسي، إلخ)؛

- تردد في مدة عمليات الزبناء (الودائع تحت الطلب، وحسابات التوفير، وما إلى ذلك)؛
- وجود خيارات سلوكية على منتجات الزبناء طويلة الأجل بأسعار أو معدلات مماثلة (الدفع المسبق على القروض العقارية، وما إلى ذلك).

تستند هذه التحليلات على تطوير الجداول الزمنية التي تعكس التدفقات المتعلقة بالمعاملة عند تاريخ مراجعة سعرها. إذا كانت هذه المعاملة الأخيرة بسعر ثابت، فسيتم وضع التدفقات بتاريخ استحقاقها.

بالنسبة للعمليات التي لا تحتوي على آجال استحقاق تعاقدية (مثل ودائع عند الطلب، والأموال الخاصة، وما إلى ذلك)، يتم "تصريفها" وفقاً لاتفاقيات جدول الاستحقاق التي تستند إلى نتائج الدراسات الإحصائية التي أجريت على هذه العناصر. يتم تعريف حدود معدل الدخل الثابت (موارد المعدل الثابت -وظائف المعدل الثابت) وحدود السيولة بواسطة نطاق الاستحقاق لكل سجل.

كما يتم إجراء تحليلات الحساسية لقياس استقرار الناتج الصافي البنكي مقابل صدمة سعر الفائدة من 100 إلى 200 نقطة أساسية. بالإضافة إلى ذلك، تخضع فجوات السيولة لمدة عام أيضاً لحد داخلي. تم وضع خطة لإدارة الأزمات تستند إلى عدة سيناريوهات لمنع التعرض لأي خطر في السيولة. يتم تنفيذ هذه الخطة إما عن طريق مؤشرات داخلية خاصة بالبنك (تتعلق بمستوى السيولة والولوح إلى السوق)، أو عن طريق مؤشرات خارجية منبثقة من ظروف السوق، ومن تدخل السلطات النقدية (مكتب الصرف وبنك المغرب)، ومن التطورات الفعلية أو المحتملة في القانون وكذلك توقعات السيولة وشروط التمويل للبنك ومنافسيه.

تجتمع لجنة مراقبة الأصول والخصوم، والتي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة الجماعية، بشكل دوري من أجل مراقبة: مستوى تعرض المجموعة من حيث سعر الفائدة ومخاطر السيولة، والامتثال للحدود الموضوعية لإدارة هذه المخاطر، وإعادة توجيه استراتيجية إدارة الميزانية العمومية للبنك وفقاً لملف المخاطر الخاص به بالإضافة إلى تطورات السوق والامتثال للمتطلبات التنظيمية كجزء من توصيات الركن الثاني من تعليمات بازل II التنظيمية.

1.6 مخاطر التشغيل

يعرّف بنك المغرب مخاطر التشغيل بكونها "مخاطر الخسائر الناجمة عن أوجه القصور والاختلال التي تُعزى إلى المساطر، والعاملين، والأنظمة الداخلية أو إلى أحداث خارجية". فمن جهة يشتمل هذا التعريف على المخاطر القانونية، ومن جهة ثانية يستثني المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المرتبطة بالسمعة. لقد استفاد نظام مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة لإدارة مخاطر التشغيل لعدة سنوات من أفضل ممارسات المساهم الرئيسي في المجموعة BNP Paribas، والذي وصل اليوم بفضل هذا الأخير إلى مستوى كبير من النضج. تتوافق الخيارات والتوجهات التي اعتمدها مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة لإدارة مخاطر التشغيل، منذ سنة 2004، مع منشورات وتوجيهات بنك المغرب في هذا الشأن.

1.7 تطبيق قواعد بازل II

وضع البنك المغربي للتجارة والصناعة تدابير لحساب نسبة الملاءة بالطريقة المعيارية. مما يمكنه من بلوغ المتطلبات التنظيمية برسم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

كما وضع البنك تدابير شاملة لتحديد المخاطر وحدد قواعد موضوعية من أجل تحديد الأهمية النسبية لهذه المخاطر تبعاً لمستويات الخطورة والاحتمال (التي تتسبب الأحداث في وقوع هذه المخاطر)

وخصوصاً، تشمل أنواع المخاطر التي تم تحديد أهميتها من خلال مساطر تحديد المخاطر:

- المخاطر المحددة من طرف تعليمات بازل - الدعامات 1: مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل؛
- المخاطر المحددة من طرف تعليمات بازل - الدعامات 2: مخاطر التركيز، مخاطر السيولة، مخاطر النسب، مخاطر السمعة، المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية.

ويتم استغلال مناهج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بشكل وثيق مع المناهج الاستراتيجية المرتبطة فيما بينها، وبالخصوص:

- مناهج الميزانية
- المخطط الاستراتيجي متعدد السنوات
- تحديد المخاطر باعتباره مسارا يتيح تحديد المخاطر الملحوظة.

ويتيح تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تقييم كفاية الأموال الذاتية للبنك المغربي للتجارة والصناعة لتغطية ، في إطار فرضية استثمارية النشاط، المخاطر التي تدرها الأنشطة التجارية للبنك، وذلك بناء على التقييم الداخلي لهذه المخاطر.

ويجيب هذا التقرير على طلب بنك المغرب، كما تقتضي ذلك التعليمات رقم 3/W/2021 المتعلقة بمنهج تقييم كفاية الأموال الذاتية الداخلية التي تم إصدارها في 4 مارس 2021. ويقوم كذلك بدراسة مبادئ وتعليمات BNP Paribas في مجال تقييم كفاية الأموال الذاتية، التي تم النهوض بها وتطبيقها كلياً من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة.

ويتم تحيين هذه المبادئ والتعليمات كل سنة لمراعاة جميع ردود بنك المغرب والمراقبين الآخرين لمجموعة BNP Paribas.

1.8 خطة استثمارية النشاط

يتوافق نهج خطة استثمارية النشاط مع المعايير والمقاييس الدولية في مجال إدارة استثمارية الأعمال. وتوفر هذه المنهجية إطاراً ونقطة مرجعية لجميع الأنشطة داخل المجموعة لتطوير خطط وعمليات استثمارية النشاط بالنسبة لعملياتها الذاتية.

نهج خطة استثمارية النشاط

يرتكز نهج خطة استثمارية النشاط للبنك المغربي للتجارة والصناعة على المراحل التالية :

تم تطوير منهجية المجموعة بغية مساعدة الهيئات لوضع وتحسين وضمان استثمارية النشاط بشكل متسق وفق ضوابط ومعايير المجموعة. ويمكن تلخيصها وفق المخطط التالي :

المرحلة الأولى : فهم النشاط

- تحليل التأثير على المهن والأعمال
- تقييم المخاطر

المرحلة الثانية : تطوير الاستراتيجية

- مخطط معالجة المخاطر

المرحلة الثالثة : وضع الاستراتيجية

- المساطر الوظيفية
- خطة استثمارية العمليات
- المساطر التشغيلية
- مخطط الإيواء
- مخطط تدبير الأزمة
- خطط التواصل
- المساطر التقنية
- مخطط الإنجاز المعلوماتي

المرحلة الرابعة : إدماج استثمارية النشاط

- اختبارات خطة استثمارية النشاط

- تنظيم اليقظة
- تحسيس مستخدمي البنك المغربي للتجارة والصناعة والتواصل معهم

المرحلة الخامسة : الصيانة الدائمة

- التدقيق الداخلي والمراقبة
- تكوين المستخدمين المعنيين
- اختبارات دورية
- تحيين الوثائق

توجيه تدابير خطة استمرارية النشاط

بغية ضمان تنفيذ التدبير الجيد لخطة استمرارية النشاط، تخضع هذه الخطة لموضوع تتبع دوري من طرف المدير العام المساعد خلال لجنة توجيه خطة استمرارية النشاط، وكذا لتتبع دائم من طرف لجنة المراقبة الداخلية.

سيناريوهات الأزمة وتحليلات التأثير

النطاق المشمول :

:

النطاق الوظيفي

- أنشطة تتعلق بمهن المقر الرئيسي
- أنشطة تتعلق بمهن الشبكة
- أنشطة تتعلق بمهن الشركات التابعة
- أنشطة مناولة لشركات أخرى

المرحلة 2

تغطي خطة استمرارية النشاط جميع المواقع التجارية والإنتاجية والملحقة المحددة والمرتبطة بنشاط البنك وفق سيناريوهات محددة.

وتهم أيضا كافة المناهج التي تتدخل في النشاط البنكي بما في ذلك مقدمي الخدمات.

السيناريوهات المطورة

يتم تنظيم هذه السيناريوهات حول أربع مجالات "

المجال العقاري

- عدم جاهزية المقر
- عدم جاهزية الشبكة
- عدم جاهزية مواقع البنك المغربي للتجارة والصناعة

مجال القيم ومقدمي الخدمات

- تخلف مقدم الخدمة
- إضراب عام لدى مقدم خدمات خارجي

مجال نظم المعلومات

- عدم جاهزية روابط الاتصالات مع BNP Paribas
- عدم جاهزية نظام المعلومات

1.9 تنظيم وتدبير المخاطر

1.9.1 مخاطر الائتمان

طبقا لتعليمات بنك المغرب المتعلقة بالركن الثاني من بازل II ، وضع البنك المغربي للتجارة والصناعة مجموعة من التدابير لضبط ومراقبة المخاطر بشكل ينسجم مع طبيعة وحجم ودرجة تعقيد أنشطته. وتسمح أساسا هذه التدابير التي تنقل معايير مجموعة BNP Paribas ب :

- تقييم وضبط كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك
- الإبقاء على التعرض لمختلف المخاطر ضمن الحدود العامة المحصورة من طرف القوانين التنظيمية الجاري بها العمل و-أو المحددة من طرف مجلس الإدارة الجماعية والمصادق عليها من طرف مجلس الرقابة؛
- التقييم والإبقاء الدائم لمستويات وفتات الأموال الذاتية وكذا تخصيصها مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ومستوى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك المغربي للتجارة والصناعة.

1.9.2 مخاطر السوق

في إطار مقتضيات بازل II في مجال الأموال الذاتية وتوزيع المخاطر، يطبق البنك المغربي للتجارة والصناعة المقاربة المعيارية لحساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق. ولا يعتبر تأثير المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق مهما ما دام لا يمثل سوى 1% من مجموع متطلبات كافة المخاطر.

1.9.3 مخاطر التشغيل

وضع البنك المغربي للتجارة والصناعة منذ عدة سنوات تدابير بغية التقيد بمقتضيات بازل II . وتعتمد حكمة إدارة مخاطر التشغيل بالنسبة لمجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة على :

- لجان منتظمة حيث يقوم الأطر العليا للبنك بمعالجة مواضيع تتعلق بمخاطر التشغيل واستغلال المعلومات من أجل تحكم أفضل في هذه المخاطر (لجنة تنسيق المراقبة الداخلية، لجنة المطابقة، لجنة التدقيق) ؛
- بنية خاصة بإدارة مخاطر التشغيل تم إحداثها سنة 2004 وتتبع لإدارة المطابقة منذ أبريل 2008 ؛
- سياسة عامة لتدبير مخاطر التشغيل المصادق عليها من طرف مجلس رقابة البنك ومرجع شامل ومحين للمساطر ؛
- منصة RISK360 لتدبير مخاطر التشغيل ومشاركة بين كافة الشركات التابعة لمجموعة BNP Paribas، مع تأريخ للحوادث والمفترضة لمخاطر التشغيل؛

ووضعت المجموعة نظاما لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والذي يقوم على :

- تحديد خرائط للمناهج ومخاطر تغطي كافة أنشطة مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة ؛
 - آليات لجمع العوارض التاريخية لمخاطر التشغيل مع إشراك كافة الهيئات التشغيلية ويتم استكمالها من خلال تصديق دوري على موثوقية المعلومات وشموليتها؛
 - تحديد التحليل النوعي والكمي للعوارض الافتراضية لمخاطر التشغيل.
- وتسمح هذه المنهجية بوضع رهن إشارة الأطر التسييرية للبنك والهيئات التشغيلية تقديرا كميا للمخاطر الرئيسية، وذلك من أجل توجيه مثالي للتعرضات لمخاطر التشغيل.
- من ناحية أخرى، يتم ضبط وتخفيف مخاطر التشغيل من خلال :

- التحكم في المخاطر القسوى التي تقوم على إجراءات خطة استمرارية النشاط التي بلغت مستوى مرضيا من النضج ؛
- عمليات وقائية وتصحيحية موضوعة عقب الحوادث التاريخية الملحوظة التي تم تسجيلها ؛

- في هذا الصدد، بلغت تدابير المراقبة الدائمة مستوى مؤكدا من النضج مع تغطية مثالية للنطاق من طرف إدارة المراقبة الدائمة للمجموعة واستخدام أدوات مكنت من إضفاء الطابع الآلي على عمليات المراقبة وتحسين جودتها ووضع عمليات وقائية وتصحيحية تمكن من تغطية المخاطر الرئيسية؛
- مسار للمصادقة على المنتجات والأنشطة والهيئات الجديدة والمعاملات الاستثنائية، مما يبرز المخاطر المرتبطة وشروط التنفيذ علاوة على قواعد المراقبة المناسبة؛
- آليات التحكم في الأنشطة المرحلة الأساسية؛
- عمليات لتحسيس حول مواضيع مخاطر التشغيل التي تم إجراؤها لدى الهيئات التشغيلية.

1.9.4 المخاطر المتعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية

وضعت مجموعة البنك المغربي للتجارة والصناعة التغيرات المناخية في قلب استراتيجيتها لتدبير المخاطر المتعلقة بالبيئة والشؤون الاجتماعية والحكامة، من خلال تموقعها لفائدة التحول صوب اقتصاد منخفض الكربون. ومن هذا المنظور، تبنى المجموعة حكمتها للمخاطر البيئية والمتعلقة بالتغيرات المناخية كما يلي :

- منظومة لتدبير المخاطر التي تندرج ضمن النهج العام لتدبير المخاطر، مع التركيز على إعداد سياسات للتمويل والاستثمار توطن أنشطة المجموعة في القطاعات التي لها رهانات ملحوظة في المجالات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكامة ؛
- منظومة خاصة بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المتعلقة بالحكامة والمرتبطة بهذه المنتجات والخدمات، من أجل الحد من التأثيرات البيئية التي تتسبب بها أنشطتها البنكية ؛
- مبادرات تحسيسية حول المواضيع البيئية من أجل اتباع أجود الممارسات البيئية.

2. المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة

- **مخاطر السيولة** : يمكن للمكتتبين في السندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة أن يخضعوا لمخاطر سيولة السند في السوق الثانوية للدين الخاص. فارتباطا بظروف السوق (السيولة، تطور منحى النسب، إلخ.) يمكن أن تتأثر مؤقتا سيولة السندات التابعة للبنك المغربي للتجارة والصناعة ؛
- **مخاطر النسب** : ينص الإصدار السندي موضوع المذكرة للعملية على شطرين بسعر فائدة قار (الشطر A و C) المحتسب بناء على منحى السوق الثانوية لسندات الخزينة. وفي هذا الصدد، يمكن لقيمة السندات ذات سعر فائدة قار أن تتغير صعودا أو نزولا تبعا لتطور المنحى الثانوي لأسعار الفائدة الصادر عن بنك المغرب ؛
- **مخاطر التبعية** : يشكل الإصدار السندي موضوع بند التابعة الذي ينص على أنه في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض على تسديد اقتراض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين ؛
- **مخاطر التخلف عن الأداء** : يمكن أن ينجم عن السندات موضوع المذكرة للعملية مخاطر عدم وفاء المصدر بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتمثل هذه المخاطر في عدم أداء القسائم و/أو عدم تسديد رأس المال.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/026/2024 بتاريخ 5 شتنبر 2024

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.